التداعيات السياسية والإقتصادية لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي

The political and economic repercussions of Britain's exit from the European Union

محمود محمد الكركي

malkaraki@aut.edu.jo

جامعة العقبة للتكنولوجيا

الملخص :

يأتي هذا البحث لبيان أهم الأسباب التي أدت إلى إنسحاب بريطانيا من الأتحاد الأوروبي، وتحليل أهم التداعيات السياسية الأمنية والإقتصادية التي إنعكست نتيجة هذا الإنسحاب على بريطانيا. ويغطي هذا البحث الفتره الزمنيه الممتده من صيف لعام 2016 ولغاية العام 2023 أي بعد مرور عام على خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، حيث أجرت بريطانيا استفتاء لشعبها لتحديد الموقف من البقاء أو الانسحاب من الاتحاد الاوروبي بعمليه اطلق عليها "البريكست".

وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي بشكل رئيسي في هذا البحث، حيث ان هذا المنهج يعمل على تحديد خصائص ظاهرة معينه ويصف طبيعتها ويحدد العلاقه ما بين المتغيرات والإتجاهات والأسباب التي تدور حول مشكلة معينه.

وقد توصّل البحث إلى أبرز التداعيات السياسية والإقتصادية والأمنية سواء تلك التي ظهرت بشكل مباشر، أو تلك التي قد تظهر في المستقبل القريب.

Abstract:

This research explains the most important reasons that led to Britain's withdrawal from the European Union and analyzes the most important security and economic political repercussions that were reflected as a result of this withdrawal on Britain. This research covers the period from the summer of 2016 to the year 2023, a year after Britain left the European Union, where Britain conducted a referendum for its people to determine the

position on staying or withdrawing from the European Union with an operation called 'Brexit'.

The descriptive analytical approach was mainly adopted in this research, as this approach works to determine the characteristics of a specific phenomenon and describe its nature and define the relationship between the variables, directions, and causes that revolve around a specific problem.

The research has come to the most prominent political, economic, and security repercussions, whether they appeared directly, or those that may appear shortly.

مقدمة

جاءت عملية انسحاب بريطانيا من الاتحاد الاوروبي والتي عرفت بالبريكست تنفيذاً للوعود التي قطعها رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون خلال حملته الانتخابيه البرلمانيه في عام 2015 والمتمثله بإجراء استفتاء ديمقراطي حول موقف الشعب من الرغبه في البقاء أو الخروج من الاتحاد الاوروبي، الشيء الذي كان يعني الكثير ويلبي مطالب معارضي الاتحاد الاوروبي وسياساته من البريطانيين.

وفي صيف العام 2016 توجه البريطانيون الى صناديق الاقتراع للادلاء بأصواتهم حول عضوية بلادهم في الاتحاد الاوروبي، وقد شارك في هذا الاستفتاء ما يقارب (46.501.241) مليون ناخب، وجاءت النتائج تصب في مصلحة الراغبين في الخروج من الإتحاد الأوروبي بنسبة 51.9% مقابل 48.1% تؤيد البقاء في عضويته. **(Walker, 2018)**

ومع بداية العام 2021 بدأت بريطانيا عهداً جديداً تمثّل في إتمام عملية إنفصالها رسمياً عن الإتحاد الأوروبي، وتوقفت عن تطبيق قواعده، وبدأت في تطبيق إجراءات جديدة ترتبط بالسفر، والتجارة، والهجرة، والتعاون الأمني.

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في أن إنسحاب بريطانيا من الاتحاد الاوروبي حمل طياته مجموعه من التساؤلات والابعاد والتداعيات التي نتجت عن هذا الانسحاب وانعكست على بريطانيا نفسها وعلى الاتحاد الاوروبي على الجانب الاخر.

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث العلمية من خلال السعي الى إبراز أهم الأسباب التي إرتكزت عليها بريطانيا في عملية إنسحابها من الإتحاد الأوروبي، وكذلك تحليل أهم التداعيات التي ترتبت على ذلك فمن الناحيه العلميه سنسرد في هذا البحث معلومات حديثة ومعاصرة لتحليلها الى الجوانب المختلفه من الأسباب والتداعيات وما ترتّب على ذلك بعد خروج بريطانيا من عضوية الإتحاد.

أهداف البحث:

تسعى الدراسه الى تحقيق مجموعه من الاهداف ومن ابرزها :

- بيان أهم الأسباب التي أدت إلى إنسحاب بريطانيا من الأتحاد الأوروبي .
- تحليل أهم التداعيات السياسية الأمنية والإقتصادية التي إنعكست نتيجة هذا الإنسحاب على بريطانيا.

الإطار الزماني والمكاني:

يغطي هذا البحث الفتره الزمنيه الممتده من صيف لعام 2016 ولغاية العام 2023 أي بعد مرور عام على خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، حيث أجرت بريطانيا استفتاء لشعبها لتحديد الموقف من البقاء أو الانسحاب من الاتحاد الاوروبي بعمليه اطلق عليها "البريكست"، ومن ناحية الاطار المكاني تختص الدراسة بالحيز الجغرافي للاتحاد الاوروبي والمملكة المتحدة (بريطانيا ,اسكتلندا ,ايرلندا ,ايرلندا الشماليه).

فرضيات البحث:

لكون فرضيات البحث بمثابة إجابة مسبقة بالإثبات أو النفي تتضح من خلال خطوات الدراسة، تنطلق دراستنا من الفرض التالي: أن بريطانيا تعتبر العصب الرئيس للإتحاد الاوروبي وذلك لقوتها الاقتصادية ولكونها إحدى الدول الخمس الدائمة في مجلس الأمن، ولها أهميه كبرى بالنسبة للإتحاد الأوروبي, ولخروجها تداعيات وإنعكاسات سياسية وأمنية وإقتصادية ستؤثر سلباً عليها.

هيكلية البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى مبحثين رئيسيين على النحو التالي:

المبحث الأول: الأسباب التي دفعت بريطانيا للخروج من الإتحاد الأوروبي.

المبحث الثاني: التداعيات الداخلية والخارجية للخروج من الإتحاد الأوروبي على بريطانيا.

منهجية البحث:

للبحث في موضوع هذا البحث والاجابه على التساؤلات التي يطرحها سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي بشكل رئيسي حيث ان هذا المنهج يعمل على تحديد خصائص ظاهرة معينه ويصف طبيعتها ويحدد العلاقه ما بين المتغيرات والإتجاهات والأسباب التي تدور حول مشكلة معينه كما أنه يُعنى بدراسة الدول من حيث تركيبة المجتمعات والأقسام السياسية والموقع الجغرافي والتضاريس, وهذا سيساهم في تحليل ووصف الأسباب والتداعيات التي نتجت وإنعكست على بريطانيا عقب انسحابها من الاتحاد الاوروبي .

لا بُد من الاشاره ايضاً إلى إستخدام المنهج التاريخي التحليلي والذي يركز على حدث تاريخي معين وقت حدوثه، والحكم عليه من خلال الظروف التي وقع خلالها مع محاولة الإجابه على تساؤلات تتعلق به حول ماذا حدث, ولماذا حدث وماذا ترتب على حدوثه وكيف يربط ذلك الحاضر بالمستقبل .

المبحث الأول: الأسباب التي دفعت بريطانيا للخروج من الإتحاد الأوروبي

يمكن القول أن من أهم الأسباب التي قادت الاستفتاء للوقوف في جانب الخروج من الاتحاد الاوروبي تلك المتعلقه بالسيادة والأمن والهجرة والإقتصاد والتبادل التجاري وما يترتب من رسوم على عضوية الأتحاد.

كانت الفكره الرائجة بنظر البعض إلى بريطانيا على أنها دوله قد لاتنتمي الى أوروبا ودولها , بل هي أقرب الى الولايات المتحده الأميركيه لما يجمعها من لغه وثقافه سائده (*Opinium,2013*) وتمتلك بريطانيا مكانه مميزه في الاتحاد الاوروبي

تمنحها نفوذاً داخل هذا الاتحاد، وبالنظر الى موضوع خروجها فإن ذلك قد يمكنها من بناء علاقات تعاونيه مع مؤسسات دولية أكبر ويعطيها المجال ايضاً في العوده الى إحياء العادات والتقاليد البريطانية القديمة.

وبالنظر إلى مفهوم السيادة كأحد أهم الأسباب التي قادت للإنسحاب من عضوية الأتحاد نجد أن العلاقه بين دول الإتحاد الأوروبي تقوم على الإعتماد المتبادل, وتعتبر كل دوله من دول الإتحاد الأوروبي دوله ذات سيادة وتتفاوض مع كافة دول الإتحاد على هذا الأساس، ولكن هذه السياده تعتبر سيادة خاضعه لمجموعة من العوامل الخارجيه التي تحكم تصرفات كل بلد, وتتبع هذه العوامل من التفاعلات الإجتماعيه والإقتصادية والسياسية التي قام عليها الإتحاد، مما يعني أن هذه الدول تمتلك سيادة محكومه لما يمليه عليها الاتحاد الاوروبي في معظم الاوقات.

وأصبح الأمر راسخاً لدى البريطانيين بأن تأثير بلادهم حال خروجهم من الإتحاد الأوروبي سيكون أكثر تاثيراً، وتعالت الأصوات المطالبة بضرورة إعطاء القوة للقوانين الوطنية البريطانية في وجه القوانين الإتحادية، ورفض كافة التشريعات الأوروربية التي تتعارض مع تشريعات دول المملكة المتحدة، وذلك إيماناً منهم بأن هذه التشريعات بعيدة كل البعد عن التشريعات الديمقراطية، حيث تمتلك المفوضية الأوروبية غير المنتخبة صلاحيات وضع مشاريع قوانين البرلمان الأوروربي المنتخب من قبل الشعوب.

وقد دعا العديد من المواطنين البريطانيين إلى التصويت بالخروج من الإتحاد الأوروبي لأنّه باعتقادهم قّيد بريطانيا بالعديد من القوانين واللوائح، إضافة إلى دفع المليارت سنويا كرسوم العضوية بحكم أنّ الإتحاد الأوروبي كغيره من المنظمات الأوروبية يفرض رسوماً على الدول الأعضاء كّلّ حسب قوته الاقتصادية وتعافيه (ناصر،2021) لكن بريطانيا التي اعتمدت سياسة تقشفية بسبب العجز في موازنتها كانت تتذمر دائما من الرسوم الأوروبية التي تثقل كاهل خزينتها التي يجب عليها دفع ما يقارب 50 مليون جنيه إسترليني يوميا، فيرى مناصرو الإنسحاب بأنه يمكن تخصيص تلك المبالغ المالية للمجالات الأخرى كالصحة والتعليم (الخليج،2021).

وكان لصعود اليمين المتطرف في اوروبا دوراً في الخروج من الإتحاد، فوسط أزمة المهاجرين والنمو الإقتصادي البطيء وتزايد خيبة الأمل في الإتحاد الأوروبي حققت أحزاب اليمين المتزايد عددها في البلدان الأوروبية مكاسب إنتخابية، فبالنسبة لهذه

الأحزاب يُعتبر مزيج أزمة منطقة اليورو مع موجة اللاجئين في أوروبا قد خلق الظروف المثالية للوصول إلى الحكم و تتصف هذه الأحزاب بعدائها لفكرة الإتحاد الأوروبي واللاجئين.(سفيان،2020،ص125)

وإلى جانب ما سبق كان الهاجس الأمني من أهم دوافع الخروج، فكان لعجز الدول الأوروبية عن معالجة أزمتي الهجرة واللاجئين بدءً من خريف العام 2015، و ما تبعه من زيادة في الهجمات الأرهابية، دفعت المواطن البريطاني إلى التفكير في أن الإنفصال عن الإتحاد الأوروبي سيوقف إتفاقية الحدود المفتوحة بين دوله، الأمر الذي سيحدّ من حركة المواطنين الأوروربين ، ومن ثم يحول دون مجيء الإرهابيين إلى بريطانيا.

كما تعتبر الهجرة من أهم شكاوى بريطانيا الرئيسية وأحد الأسباب التي جعلت عددا كبيراً من البريطانيين يدعم الإنسحاب من الإتحاد الأوروبي، حيث ترتبط إحدى المخاوف الرئيسية للحكومة البريطانية بالهجرة المتزايدة من الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي لا سيما من أوروبا الشرقية والجنوبية، فيشكّل المهاجرون ضغطاً على الخدمات العامة المتعلقة بالصحة والتعليم والموصلات مما يؤثر على نوعيتها و مدى سهولة ولوج البريطانيين إليها، هذا إلى جانب المنافسة الملحوظة في سوق العمل التي أصبح يعاني منها المواطنون الأصليون للمملكة المتحدة في مواجهة قلة تكلفة العمالة الأجنبية بالبلد ، حيث أصبحت المنافسة شديدة على مختلف الوظائف. (بعيور و بودريعة، 2021، ص39)

وعلى الجانب الإقتصادي فقد شكّل الاتحاد الأوروبي عبئاً على الاقتصاد البريطاني، حيث يتم تخصيص مبلغ ضخم من المال للإنفاق في السياسات الزارعية المشتركة مثلاً، بسبب البيروقراطية في مؤسسات الاتحاد الأوروبي يعتقد البعض أن البقاء ضمن الإتحاد الأوروبي هو مسألة غير حيوية لاقتصاد المملكة المتحدة، فعند النظر إلى الفرص التجارية لبريطانيا نجدها أكثر شمولية مع العالم، فالخروج من الإتحاد الأوروبي سوف يسمح لها بإتخاذ القرارارت المستقلة اللازمة لتحسين التجارة الثنائية مع دول البريكس مثلاً وغيرها من الدول و هذا سيؤدي إلى تعزيزالعلاقات السياسية مع هذه الدول. (هاشم، 2017، ص44)

وواجه الإتحاد الأوروبي تهديدات وأزمات مالية وإقتصادية عانت منها بعض دول الإتحاد في منطقة اليورو، الأمر الذي عزز من رغبة معسكر الخروج في فصل أنفسهم عن القيود الأوروبية خاصة وأن بريطانيا وعلى الرغم من أنها ليست عضو في منطقة اليورو إلا أنها عانت من عدوى الأزمات المصرفية والديون السيادية (2010–2012) بسبب علاقاتها التجارية و الإقتصادية والمالية القوية مع الدول الأعضاء في منظقة اليورو، ففشل الإتحاد الأوروبي من خلال ذراعه المالي المتمثل في البنك المركزي الأوروبي في حل معضلات هيكلية للإقتصاديات الأوروبية كمعدلات البطالة المرتفعة وتدني معدلات الفائدة وصولاً إلى الفائدة السلبية و عدم التمكن من الوصول إلى أهداف نمو أسعار المستهلكين(التضخم) إلى مستويات 2% جعل الجميع أمام إستحقاق المساءلة من قبل مجتمعاتها (لولاشي، 2021،ص835)

المبحث الثاني: التداعيات الداخلية والخارجية للخروج من الإتحاد الأوروبي على بريطانيا.

ولّد خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي مجموعة من التداعيات السياسية والأمنية والإقتصادية على الصعيدين الداخلي والخارجي، وسنتناول في هذه المطلب أهم هذه التداعيات.

المطلب الأول: التداعيات السياسية والأمنية.

جاءت تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي وإنعكاساتها في عدّة جوانب كان أهمه تلك التي حملت الطابع السياسي و الأمني، وسنذكر في هذا المطلب أهم هذه التداعيات و هي :

1- تراجع التأثير الدولي لبريطانيا :

قد يؤدي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي حسب ما يراه البعض إلى خسارة وزنها على المستوى الدولي و تراجع تأثيرها و مكانتها في الشؤون الدولية، و يظهر ذلك من خلال(خميس والطيار،2021):

- الدور الفعال الذي تقوم به بريطانيا في اطار الإتحاد الأوروبي في مكافحة الجماعات الإرهابية والمتطرفة.

- الدور الذي تلعبه بريطانيا كأحد الأعضاء الخمس الدائمين في مجلس الأمن الدولي، وقيامها بدور المتحدث بإسم أوروبا، لذا من المتوقع أن يؤول هذا الدور إلى فرنسا بعد مغادرة المملكة المتحدة للإتحاد الأوروبي.
- الموقف المعارض الذي تتبناه بريطانيا حيال روسيا على خلفية أزمة ضم شبه جزيرة القرم، فبريطانيا هي الداعم الرئيسي لتوقيع العقوبات ضد موسكو، من المتوقع أن يتغير موقف الاتحاد حيال روسيا بما قد لا يتفق و التوجه البريطاني و لن يكون لها من الآن فصاعدا تأثير عليه .

ويمكن القول بأن هذا سيجعل لبريطانيا وضعاً خاصاً أقلّ تأثيراً من وجودها ضمن دول الإتحاد، و يتطلّب منها ذلك إعادة النظر في ملفات مختلفة من أهمها علميات الدفاع المشترك والعلاقات الخارجية، وتوجهاتها الإستراتيجية، فخيار الخروج يترتب عليه دوراً غير فعال أو شبه منعدم في صنع السياسة الأوروبية.

2- وحدة بريطانيا و موقف أسكتلندا و الحدود مع إيرلندا

أثار الخروج من الإتحاد الأوروبي الإنقسام في مختلف أنحاء المجتمع البريطاني، فبدأت رغبات الأسكتلنديون تظهر في إجراء إستفتاء للإنفصال عن المملكة المتحدة، وعلى الجانب الآخر برزت قضية الحدود ما بين إيرلندا الو إيرلندا الشمالية، لتعود للواجهة من جديد.

وقد أكّدت رئيسة الوزارء الاسكتلندية ستورجون أن خروج بريطانيا تم ضد إردة الاسكتلنديين الذين عارضوا ذلك خلال استفتاء 2016بنسبة 62%، وقد أعربت عن تصميمها على إجراء استفتاء جديد يهدف إلى استقلال بلادها، ولكن مثل هذا القرار يعود إلى رئيس الوزارء البريطاني بوريس جونسون الذي يرفض بشدة، وباعتبارها عضوا مستقلاً عن الاتحاد الأوروبي ستكون اسكتلندا شريكا جديدا، حيث يمكنها بناء جسور اقتصادية مع دوله لتعود بالفائدة على الطرفين، وأيضا جسور لتسهيل العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة . وأكدت ستورجون عن استفادة بلادها خلال مدة ما يقارب من 50 عاما من عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي بشكل كبير من "الحريات الأربع" للسوق الموحدة بما في ذلك حرية النقل، وانه سيتم تقييد حق مواطنيها في العمل والد ارسة بالاتحاد بعدانسحاب بريطانيا منه و هو ما يرفضه قطعا الاسكتلنديون الذين صوتوا بالبقاء. (بعيور و بودريعة، 2021، ص75)

و على الجانب الإيرلندي، فقد رأت غالبية الأحزاب ضرورة القيام بحملات معارضة للخروج، حيث أن بلادهم ستكون أكثر خسارةً من بريطانيا نفسها، حال الخروج من الإتحاد الأوروربي

وقد بدأت مجموعات شعبية في ايرلندا الشمالية عقب استفتاء التصويت بنعم لإنسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، بالمطالبة باستفتاء حول انضمامها إلى الجمهورية الايرلندية جنوبا، الأمر الذي قد يعيد إحياء الصراع التاريخي في الإقليم التابع لبريطانيا، كما تفاقمت حدة الموقف في ايرلندا على اعتبار أن الخروج من الاتحاد يستدعي عودة الحدود الصلبة مع ايرلندا الشمالية ، بإعتبارها تابعة للمملكة المتحدة والجمهورية الايرلندية دولة مستقلة عضو في الاتحاد الأوروبي، مما يقّيّد حرية الحركة للآلاف من السكان بين الشطرين (جمهورية ايرلندا من جهة وايرلندا الشمالية من جهة)، ويعيد مشاعر الاستياء من واقع تقسيمي مفروض خصوصا لدى الجالية الكاثوليكية (ذات النزعة الاستقلالية) في المقاطعة الشمالية . (Watt,2016)

3- الحدود وحرية الحركة والسيادة

سوف تزيد بريطانيا بخروجها من الإتحاد الأوروبي سيادتها على حدودها، فإذا كانت في السابق تفرض وثيقة هوية تثبت إنتماء الشخص إلى بلد من الإتحاد الأوروبي، فإن بريطانيا بخروجها من الإتحاد من المحتمل أن تفرض تأشيرة على من يريد الدخول إليها بغرض السياحة أو العمل، الأمر الذي بدوره قد يعرَض أكثر من ثلاثة ملايين أوروبي يعيشون في بريطانيا أمام شروط و إجراءات جديدة للوجود في هذا البلد، و سيتم التعامل بالمثل بحيث سيكون البريطانيون بحاجة إلى تأشيرة للإنتقال من بلدهم إلى أي بلد أوروبي. (جديد، 2016، ص111).

المطلب الثاني : التداعيات الإقتصادية.

نظراً للإرتباط الوثيق ما بين علمي السياسة والإقتصاد على الرغم من إستقلالية كل منهما كعلم مستقل بحدّ ذاته، الإ أن كلاهما يمتلك تأثيراً على الآخر، وبعد أن قمنا في هذا البحث بتحليل التداعيات السياسة فسنقوم في هذا المطلب بالحديث عن أهم التداعيات الإقتصادية التي رافقت ذلك.

1- الجنية الإسترليني وإنخفاض في سعر الصرف

من أبرز التداعيات التي ظهرت فور الخروج فقدان الجنية الإسترليني 10% من قيمته في يوم واحد، حيث إنخفض الجنية الإسترليني إلى أدنى مستوياته في 30 عام، وفي هذا الإطار يؤدي إنخفاض الجنية البريطاني إلى زيادة سعر الواردات بشكل ميكانيكي، و هو ما يترجم إلى إرتفاع في أسعار السلع الإستهلاكية أي إدخال التضخّم المستورد، و تجاوز معدّل التضخم 2% الذي حدّده بنك إنجلترا، حيث بلغ في سنة 2018 نسبة 4.2% بعدد أن كان 2.7% في عام 2017، وبالمقابل فإن معدّل التضخم منخفض في منطقة اليورو. (لولاشي، 2021، ص841)

2- التجارة

يحتمل أن تقل الأنشطة التجارية والمالية (الخدمات المالية) بصفة كبيرة من خلال فقدان حقوق جوازات السفر على مستوى الاتحاد الأوروبي، ومن المتوقع أن يكون لتراجع التجارة والأنشطة المالية تأثير سلبي على إقتصاد بريطانيا، كما أن فقدان التدفقات الرأسمالية من شانه أن يعقّد جهود بريطانيا لتمويل عجز الحساب الجاري لديها.(علة، 2018، ص365)

وبخروجها من الإتحاد فقد فقدت المملكة المتحدة كافة الإمتيازات التي تمتعت بها في فترة العضوية الكاملة و المتعلقة بالتعرفة الجمركية، وحركة دخول السلع والبضائع، وكذلك أصبحت كافة إتفاقيات التبادل التجاري مع دول الإتحاد بمثابة المنتهية والموقفه عن التنفيذ، الأمر الذي حذا بها لتوقيع إتفاقية تبادل ثنائية مع كل دولة من دول الإتحاد منفردة سعياً للحصول على إمتيازات ما قبل الإنسحاب.

3- الإستثمارات الأجنبية

يؤثر الخروج من الإتحاد الأوروبي سلباً على بريطانيا، ويرى محللون إقتصاديون أن أسباب تراجع الإستثمار الأجنبي المباشر قد يعود إلى عدّة أسباب أهمها : (الهاشم، 2017)

- أولاً: أن المملكة المتحدة بمفردها لن تكون منصة تصدير جذابة للشركات متعددة الجنسيات لأنها لا تتحمل تكاليف كبيرة محتملة من التعريفات الجمركية وغير الجمركية عند التصدير إلى بقية دول الإتحاد الأوروبي.
- ثانياً: لدى الشركات متعددة الجنسيات إجراءات التوريد المعقدة والعديد من تكاليف التنسيق بينالمقر الرئيسي والفروع المحلية، وهذا من شأنه أن يكون اكثر صعوبة إذا غادرت المملكة المتحدة الإتحاد الأوروبي، فعلى سبيل المثال، فإن نقل الموظفين بين الشركات سيطون أكثر صعوبة مع وجود ضوابط الهجدة الأكثر صرامة.
- ثالثاً: عدم اليقين بشأن شكل ترتيبات التجارة المستقبلية بين بريطانيا والإتحاد الأوروبي سيميل لكبح الإستثمار الأجنبيي المباشر.

4- الناتج القومي و معدل دخل الفرد

يعتبر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي عاملا مباشرا يخلّ بتوازنها الاقتصادي والمالي من خلال تراجع الأرباح الاقتصادية التي توفرها امتيازات إنضمامها إلى السوق الأوروبية الموحدة، وفقدان مزايا منطقة التبادل الحر بإنخفاض حجم تبادلاتها التجارية مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أو الدول التي وقعت معه اتفاقيات تجارية بسبب خضوع صادراتها إلى الرسوم الجمركية، مما سيؤدي في مرحلة أولى و ممكن على مدى طويل إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي والفردي البريطاني، إضافة إلى عدم استفادتها مما يوفره الاندماج الاقتصادي من فرص تنقل رؤوس الأموال وارتفاع حجم الاستثمار المباشر ، وما له من أهمية في تمويل الاقتصاد البريطاني من خلال السعي لتغطية عجز الميزان التجاري وتوفير السيولة للإدارات العمومية للبلد. (تمرابط،2017، ص442)

و يرى هذا البحث بأن خروج بريطانيا سيؤثر سلباً في مجالات إقتصادية أخرى، ومن أهمها مجالات الطاقة، والنقل، وقطاع الطيران، وما يرافق ذلك من إرتفاع في الأسعار، حيث شهدت مثل هذه القطاعات تراجعاً واضحاً خلال فترة قصيرة بعد الخروج ، مما إنعكس على الإقتصاد القومي لبريطانيا.

الخاتمة

يعود خرج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي لمجموعة من الأسباب التي تم ذكرها في بداية هذا البحث كالسيادة وتضارب التشريعات البريطانية والأوروبية والهجرة والهاجس الأمني وغيرها، وعلى الرغم مما كان يتمتع به الإتحاد الأوروبي من تماسك و إندماج ووحدة كأكبر وأنجح التكتلات الإقليمية على مستوى العالم، إلا أن بريطانيا التي تعتبر صاحبة الثقل السياسي و التاريخي والإقتصادي قررت التخلي عن عضويتها في الإتحاد والخروج منه.

ويترتب على عملية الخروج مجموعة من التداعيات السياسية والإقتصادية والأمنية سواء تلك التي ظهرت بشكل مباشر، أو تلك التي ستظهر في المستقبل القريب، فبريطانيا بخروجها من الإتحاد الأوروبي تفقد جزءاً من تأثيرها على المستوى الأوروبي و ربما يتراجع أداؤها على الصعيد الدولي.

و لابُدّ من الإشارة إلى إحتمالية أن تواجه بريطانيا مخاطر مختلفة قد تؤثّر في وحدتها، فالإصرار من قبل أسكتلندا وإيرلندا على الإنفصال سيؤدي إلى تفكك المملكة المتحدة، و لن ينعكس هذا الأمر على بريطانيا لوحدها، بل إنه قد يولّد مطالبات من دول أخرى يكون تأثير خروجها من الإتحاد سلباً على بنية و تركيب الإتحاد الأوروبي الذي قد يضعف و يتفكك نتيجة لذلك.

ونرى في هذا البحث أن بريطانيا على الصعيد السياسي قد تضع نُصب عينيها الأولويات و القضايا الداخلية المرتبطة بالإنفصال والتفكك الذي قد يصيب بعض أجزائها، وقضايا العمّال والبطالة، مما يعني تجنّبها عدداً من القضايا الدولية التي

لن ينتج عن تدخلها فيها إلا خسارة مزيد من الوقت والموارد في غير وجه أولوياتها، مما يعني مواقف إنعزاليه أكثر مما كانت عليه وقت وجودها في الإتحاد الأوروبي.

كم أن خروج بريطانيا سيؤثر سلباً في مجالات إقتصادية متعددة، ومن أهمها مجالات الطاقة، والنقل، وقطاع الطيران، وما يرافق ذلك من إرتفاع في الأسعار، حيث شهدت مثل هذه القطاعات تراجعاً واضحاً خلال فترة قصيرة بعد الخروج ، مما إنعكس على الإقتصاد القومي لبريطانيا.

قائمة المراجع :

- بعيور، فاطمة و بودريعة، مريم، **الإتحاد الأوروبي وإنسحاب بريطانيا التحديات الراهنة**، كلية العلوم الإنسانية ، جامعة محمد الصديق بن يحيى جميل، 2021.

- تمرابط، إيمان ،**رهانات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومستقبل الوحدة الأوروبية**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10، 2017 .

- جديد، سلوى، **تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي**، مجلة السياسة الدولية، مرط الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة ، العدد 206 ، 2016.

- الخليج اونلاين: **8 أسباب دفعت بريطانيا للإنفصال عن الإتحاد الأوروبي**، 2021 متوفر من خلال الرابط: http://alkhaleejonline.net

- خميس، أحمد و الطيار، محمد ، **بريطانيا والبريكست الخشن– التداعيات المستقبلية**، جامعة حلوان، 2021، متوفر من خلال الرابط:

https://esalexu.journals.ekb.eg/article_138008_5742093434b707a97b9c77b7b5225c10.pdf

- علة، محمد، **الآثار الإقتصادية المترتبة على خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الإقتصادي02/34 جامعة الجلفة، 2018.

- لولاشي، ليلى، التداعيات **الإقتصادية لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، جامعة باتنة ، المجلد 6، العدد2، 2021.

- ناصر، أحمد ،**حكاية خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي كلها**، موقع إلكتروني– بوست عربي،2021، متوفر من خلال الرابط :

http://www.huffpostarabi.com/ahmednasser/post12438b10712346.html

- نوار جليل هاشم، **خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي : دراسة في الأسباب و التداعيات**، *المستقبل العربي*،مج 40، ع .461،2017.

- ***In or Out? Britain's Future in Europe***, *Research carried out by Opinium Research for Lansons Public Affairs and Cambre Associates in association with City of London Corporation, 2013.*

- *Walker, N ,* ***Brexit timeline: events leading to the UK exit from European,*** *UK house of the commons Library, 2018.*

- *Watt, Nichols,* ***Northern Ireland would face Difficulties from Brexit****, Gardine, 2016.*